

١٥ - تطلب إلى المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة أن تساعد البلدان النامية فيما تبذله من جهود تعاونية في مجال حفظ المياه واستخدامها بشكل مستدام والإدارة المتكاملة للمياه، وتؤكد على الحاجة إلى التنفيذ الكامل لمقررات لجنة التنمية المستدامة، ولا سيما في مجال المياه العذبة:

١٦ - ترحب بما أعلنته دول أعضاء من تبرعات للتغذية الرابعة لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وتدعم، في هذا السياق، البلدان التي لم تعلن عن تبرعاتها بعد إلى النظر في إعلان تبرعاتها في أقرب فرصة، مع مراعاة القرارات التي اتخذتها اللجنة الخاصة المعنية بالاحتياجات من الموارد وقضايا الإدارة ذات الصلة والتابعة للصندوق:

١٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يقوم، بالتشاور مع الأجهزة والمؤسسات والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، بتقديم تقرير عن تنفيذ هذا القرار إلى الجمعية العامة، في دورتها الحادية والخمسين، مع التركيز بصورة خاصة على استخدام موارد المياه العذبة، بالإضافة إلى آثار نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف على إنتاج الأغذية، بما في ذلك المنتجات الزراعية الصناعية والأمن الغذائي العالمي في البلدان النامية:

١٨ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والخمسين البند الفرعي المعنون "الأغذية والتنمية الزراعية"، وذلك في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي".

٩٢ الجلسة العامة
١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٤

١٠٤/٤٩ - السلع الأساسية

إن الجمعية العامة.

إذ تعيد تأكيد قراراتها ٢٠٠/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٠، و ١٨٥/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٢، و ٢١٤/٤٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٣، وإذ تشدد على الحاجة الماسة إلى تنفيذها التام،

وإذ ترحب بما يعلقه جدول أعمال القرن ٢١^(٣)، الذي اعتمدته مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، من

٩ - تحت المجتمع الدولي على إيلاء اهتمام خاص لتشجيع وتنشيط النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلدان النامية، بوسائل من بينها زيادة تنوع القطاع الغذائي والزراعي، مع التركيز بصفة خاصة على الأنشطة الزراعية - الصناعية في البلدان النامية:

١٠ - تدعى مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف العاملة في مجال الأغذية والزراعة، إلى دعم جهود البلدان النامية في تنمية الصناعات الزراعية، الصغيرة والمتوسطة، والتعاونيات وفي تحسين طرق تجهيز منتجاتها الغذائية وسائر منتجاتها الزراعية ونقلها وتوزيعها وتسويقيها:

١١ - ترحب بالنجاح في إبرام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد وأو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا^(٤)، وتأمل في أن تؤدي هذه الاتفاقية إلى اجتذاب دعم المجتمع الدولي في سبيل حل تلك المشكلة الهامة التي تواجهها، على وجه الخصوص، أفريقيا في هذا المجال، كما تساند، في هذا الشأن، المساعدة المقدمة من مؤسسات من بينها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية فيما يتصل بتناول مشكلة تدهور الأراضي في أفريقيا، وتدعم هذه المؤسسات إلى النظر في إمكانية توسيع نطاق برامجها ليشمل مناطق أخرى من المناطق المتأثرة:

١٢ - تحت المؤسسات والهيئات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية، على تعزيز جهودها لإجراء تقييم شامل لموارد المياه العذبة، بغية تحديد أماكن توافر هذه الموارد، ووضع اسقاطات لاحتياجات المقبلة، وتحديد المشاكل التي يتعين النظر فيها في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٩٧:

١٣ - تطلب إلى مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف أن تساعد البلدان النامية المهمة بالأمر في وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وطنية في مجال المياه:

١٤ - تدعى الحكومات والمنظمات الدولية، والمنظمات العلمية - التقنية، عند الاقتضاء، إلى تشجيع الاستخدام المستدام للمياه في الإنتاج الزراعي والتنمية الريفية من خلال تحسين كفاءة الاستخدام الحالي للمياه للري في البلدان النامية، وخاصة على صعيد القرى:

آليات تتسم بالكفاءة والشفافية لتكوين الأسعار، بما في ذلك المبادرات السلعية، واستخدام أدوات إدارة المخاطر فيما يتعلق بأسعار السلع الأساسية:

٤ - تلاحظ ما أعربت عنه البلدان النامية، ولا سيما البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، من ضرورة استقرار أسعار السلع الأساسية وزيادة إمكانية التنبؤ بها:

٥ - تؤكد أهمية تنوع السلع الأساسية باعتباره وسيلة لزيادة إيرادات البلدان النامية من التصدير والتحسين قدرة هذه البلدان على المنافسة في مواجهة استمرار عدم الاستقرار في أسعار بعض السلع الأولية والتدحرج العام في معدلات التبادل التجاري:

٦ - تحت البلدان المتقدمة النمو على مواصلة دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية، من أجل تنوع السلع الأساسية، وذلك من خلال جملة أمور منها توفير المساعدة التقنية والمالية اللازمة للمرحلة التحضيرية من برامجها الخاصة بتنويع السلع الأساسية:

٧ - تكرر تأكيد أهمية بلوغ الحد الأقصى لمساهمة قطاع السلع الأساسية في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، وتشدد في هذا الصدد على أمور منها:

(أ) أن وجود بيئة محلية ملائمة وبيئة دولية مواتية أمر حاسم بالنسبة لنجاح التنويع وإيجاد روابط إقليمية بين قطاع السلع الأساسية وسائر قطاعات الاقتصاد، وكذلك بالنسبة لتوافر المنفذ السوقية:

(ب) أن السياسات والممارسات المشوهة للتجارة، بما في ذلك الحواجز التعرفية وغير التعرفية، وتصعيد التعرفيات، والعقبات التي تعرقل سبيل المنافسة، لها أثر سلبي على قدرة البلدان النامية على تنوع صادراتها وإجراء إعادة التشكيل اللازم لقطاع السلع الأساسية لديها:

(ج) أن توسيع التجارة بين الجنوب والجنوب يتبع الفرص لإقامة روابط مشتركة بين القطاعات داخل البلدان المصدرة وفيما بينها:

(د) أن هناك حاجة إلى تعزيز البحث والتطوير، وتقديم الخدمات المتعلقة بالهيكل الأساسية وخدمات الدعم، وتشجيع الاستثمار، بما في ذلك المشاريع المشتركة في البلدان النامية التي تعمل في قطاعي السلع الأساسية وتجهيز السلع الأساسية:

أهمية على المسائل المتعلقة بالسلع الأساسية في سياق التنمية المستدامة.

وإذ تشير إلى الالتزامات المتعلقة بالوصول إلى الأسواق، المعهد بها في الوثيقة الختامية المتضمنة جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف^(٨)، وإلى ما تعلقه هذه الوثيقة من أهمية على زيادة فرص التصدير أمام البلدان النامية،

وإذ تدرك أن قطاع السلع الأساسية لا يزال في بلدان نامية كثيرة، وخصوصاً في البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً، هو المصدر الرئيسي لإيرادات التصدير، وللتوظيف، والدخل والادخار، ويمثل ميداناً هاماً من ميادين الاستثمار، ويسمم إسهاماً كبيراً في إنعاش النمو والتنمية،

وإذ تلاحظ الزيادة التي طرأت مؤخراً على أسعار بعض السلع الأساسية على مدار الشهور الماضية، وإذ تدرك أن ذلك قد لا يشكل اتجاهها طويلاً الأجل، وإذ تدرك أيضاً الحاجة إلى تحسين سير أسواق السلع الأساسية وإلى ضرورة استقرار أسعار السلع الأساسية وزيادة إمكانية التنبؤ بها، بما في ذلك اجتناب التقلبات المفرطة في الأسعار والتماس حلول طويلة الأجل لمشاكل السلع الأساسية.

وإذ تقلقها الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في تمويل وتنفيذ برامج صالحة للتنوع،

وإذ تضع في اعتبارها احتياج البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً، إلى تنوع اقتصاداتها، ولا سيما قطاع السلع الأساسية، بغية تحديث نظمها الخاصة بالإنتاج والتوزيع والتسويق، وتعزيز الإنتاجية، وتبسيط حصائرها وزيادتها، في سياق الهبوط العام لأسعار السلع الأولية،

١ - تحيبط علماً مع الاهتمام بتقرير الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن حالة السلع الأساسية، والروابط الإنمائية بين قطاع السلع الأساسية وغيرها من القطاعات، والإجراءات المطلوبة لتطوير هذه الروابط في سياق التنويع^(٩):

٢ - تشدد على ضرورة أن تواصل البلدان النامية التي تعتمد بشدة على السلع الأولية تعزيز سياسة محلية وبيئة مؤسسية تشجعان على التنويع وتعزيز القدرة على المنافسة:

٣ - تعرب عن الحاجة الماسة إلى سياسات دولية داعمة لتحسين سير أسواق السلع الأساسية من خلال

١٦ - تلاحظ تزايد عدد الطلبات المقدمة للحصول على مساعدة من الحساب الثاني للصندوق المشترك للسلع الأساسية، وتعرب عن ضرورة أن يتسم تخصيص الموارد القائمة بالكفاءة، وتلاحظ أيضاً ما أعربت عنه البلدان الأعضاء في الصندوق من توقعات بقرب ورود تبرعات جديدة:

١٧ - تقرر إدراج مسألة السلع الأساسية في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والخمسين.

الجلسة العامة ٩٢
١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٤

١٠٥/٤٩ - التنمية الثقافية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٨٧/٤١ المؤرخ ٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٦، الذي أعلنت فيه الفترة ١٩٩٧-١٩٨٨ العقد العالمي للتنمية الثقافية، ليحتفل به تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ١٥٧/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩١، الذي دعت فيه الأمين العام للأمم المتحدة والمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة إلى الإعداد لإجراء استعراض عالمي لمنتصف المدة للعقد، بما في ذلك دراسة التقرير الموجز للتقدير في اللجنة الحكومية الدولية للعقد العالمي للتنمية الثقافية، الذي يعده المدير العام،

وإذ تأخذ في اعتبارها القرار ٣.٢ C/Resolution ٢٧ المؤرخ ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٣^(١)، الذي اعتمدته المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في دورته السابعة والعشرين،

وإذ تشير إلى قرارها ١٥٨/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩١، الذي أيدت بمقتضاه إنشاء لجنة عالمية مستقلة معنية بالثقافة والتنمية،

وإذ تأخذ في اعتبارها قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٢/١٩٩٤ المؤرخ ٢٧ تموز / يوليه ١٩٩٤

١ - تحيط علماً بتقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة عن التقدم المحرز فيما

٨ - تؤكد أهمية اضطلاع البلدان النامية بتجهيز جزء كبير من سلعها الأساسية، وتشدد، في هذا الصدد، على الحاجة إلى إتاحة فرص سوقية جديدة لسلعها المجهزة وشبه المجهزة؛

٩ - تعرب عن ضرورة تنفيذ اتفاقيات جولة أوروغواي^(٢) تنفيذاً تماماً مع مراعاة ما اتفق عليه من معاملة خاصة ومتميزة للبلدان النامية، بما في ذلك الأحكام المتواخدة بالنسبة للبلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً؛

١٠ - ترحب بما يصطلح به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من جهود بشأن أثر نتائج جولة أوروغواي على كل من السلع الأساسية التي تهم البلدان النامية بصفة خاصة، وتدعو الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى تكثيف هذه الجهود بالتعاون الوثيق مع الأئمان التنفيذية بين للجان الإقليمية ولسائر المنظمات المعنية؛

١١ - تلاحظ مع التقدير العمل الذي تقوم به الآن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في تقييم أثر جولة أوروغواي على أسواق السلع الزراعية، وتشجع تلك المنظمة على المضي في عملها وإبلاغ الجمعية العامة بنتائجها؛

١٢ - تحتث منتجي ومستهلكي كل من السلع الأساسية على تكثيف جهودهم الرامية إلى تعزيز التعاون والمساعدة المتبادلين؛

١٣ - ترحب بتكليف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بولاية من الأمم المتحدة، تمتد على نطاق العالم، في مجال الموارد المعدنية، وتحث على بذل الجهد لتلبية الموارد المالية اللازمة للسماح للمؤتمر بأن يقوم، بالتعاون الوثيق مع اللجان الإقليمية، بتوسيع نطاق المساعدة التقنية التي يقدمها إلى البلدان النامية في هذا المجال؛

١٤ - ترحب أيضاً بقرار اللجنة الدائمة للسلع الأساسية التابعة لمجلس التجارة والتنمية، الذي حثت فيه أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على مواصلة عملها في مجال إدارة المخاطر السلعية، ولا سيما فيما يتعلق بالبلدان النامية؛

١٥ - تؤكد أهمية زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الطبيعية ذات المزايا البيئية، وما يمكن أن يكون لذلك من أثر على تعزيز الانماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج، وتدعى إلى تزويد البلدان النامية بالمساعدة المالية والتقنية الازمة للبحث والتطوير فيما يتعلق بهذه المنتجات؛